الحالة والتوقّعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٤

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٤

الملخص التنفيذي

آفاق التطور في الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي

أداء النمو على النطاق الدولي دون المستوى خلال عام ٢٠١٣، إلاّ أنه من المتوقّع أن يتحسّن خلال ٢٠١٤ – ٢٠١٥

حقّق الاقتصاد الدولي نسبة محدودة من النمو وصلت إلى ٢,١ في المائة خلال عام ٢٠١٣. بينما ظلت أغلب الاقتصادات المتقدمة النمو في حالة من الصراع المستمر مع التحدّيات المتعلقة بالإجراءات المالية والنقدية الملائمة الواجب اتباعها في أعقاب الأزمة المالية، في نفس الوقت الذي واجهت فيه العديد من الاقتصادات الناشئة، والتي عانت من معدّلات متباطئة من النمو على مدار العامين الماضيين، من رياح معاكسة على المستويين المحلي والدولي خلال عام ٢٠١٣.

برزت بعض علامات التحسّن مؤخراً. فأخيراً خرجت منطقة اليورو من فترة الركود الممتد، مع بدء تحقّق النمو في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل؛ واقتصاد الولايات المتحدة استمر في الانتعاش؛ وبعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة، بما في ذلك الصين، بدأت فيما يبدو على الأقل في التوقّف عن المزيد من الإبطاء في معدّلات النمو، وقد تتحقّق معدّلات متسارعة من النمو الاقتصادي. يُتوقع أن يصل النمو في الناتج الإجمالي الدولي إلى معدّلات ٣ و٣,٣ في المائة خلال ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي.

ما زالت آفاق معدّلات التضخّم معتدلة

ما زالت معدّلات التضخّم محدودة على المستوى الدولي، ويعكس ذلك بصفة جزئية السعة الزائدة، ومعدّلات البطالة المرتفعة، والتقشّف المالي وتواصل إجراءات تسييل الأصول لدى الاقتصادات المتقدمة النمو. تتزايد مظاهر القلق بشأن الانكماش في منطقة اليورو، بينما تمكّنت اليابان من إنهاء حالة الانكماش التي سادت لمدة عقد كامل. تتعدى معدّلات التضخم نسبة ١٠ في المائة لدى حوالي اثنتي عشرة دولة فقط من الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية متبعثرة بين مختلف المناطق الجغرافية، خاصة في منطقة جنوب آسيا وأفريقيا.

ما زالت معدّلات البطالة المرتفعة تمثّل تحدّياً رئيسياً

ما زالت معدّلات البطالة الدولية كارثية، في الوقت الذي تتواصل فيه التداعيات الطويلة الأمد للأزمة المالية وتأثيراتها على أسواق العمل لدى العديد من الدول والمناطق. ما زالت أكبر منطقة من حيث التحدّيات لدى الدول المتقدمة النمو في هذا الإطار هي منطقة اليورو، حيث وصلت معدّلات البطالة إلى ٢٧ في المائة في

اليونان وأسبانيا، مع تصاعد معدّلات البطالة لدى الشباب بصورة كبيرة لتصل إلى أكثر من ٥٠ في المائة. لقد انخفض معدّل البطالة لدى الولايات المتحدة، إلاّ أنه ما زال يُعدّ مرتفعاً. أما موقف معدّلات البطالة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة فهو مختلط، حيث توجد معدّلات مرتفعة للغاية من البطالة الهيكلية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، خاصة بين الشباب. وما زالت أسواق العمل في العديد من الدول النامية تتصف بمعدّلات مرتفعة من العمالة غير الرسمية بالإضافة إلى وجود فجوات واضحة في معدّلات التوظيف بين الجنسين.

تقوم العديد من الدول بجهود مكثّفة لتحسين أوضاع التوظيف، مثل تحقيق الاصطفاف في السياسات الاقتصادية الكلية بما يتواءم مع الأوضاع الداخلية، مع اتخاذ إجراءات لتحقيق تقدّم في معدّلات الإنتاجية والابتكار. إلاّ أنه لا بدّ من المزيد من الاستثمارات العامة في تنمية المهارات وعمليات الارتقاء حتى يمكن دمج تلك المجموعات التي تمّ تهميشها في السابق.

التجارة الدولية والتمويل من أجل التنمية

يتوقّع أن تُحقّق التجارة معدّلات معتدلة من النمو مع تراجع معدّلات الزيادة في أسعار السلع الأوّلية

زاد ضعف معدّلات النمو في التجارة السلعية في عام ٢٠١٣، متأثراً بمعدّلات النمو المنخفضة على المستوى الدولي. وأدّت المعدّلات الضعيفة للطلب لدى العديد من الدول المتقدمة النمو، وتباطؤ النمو لدى الدول النامية إلى انخفاض حجم نمو الصادرات الدولية من معدّل ٣,١ في المائة خلال عام ٢٠١٢ إلى معدّل ٢,٣ في المائة فقط خلال عام ٢٠١٣ — وهو معدّل أقل بكثير من الاتجاه العام قبل الأزمة المالية. ويتوقّع أن تتحسّن آفاق نمو التجار الدولية، مدعّمة بارتفاع طفيف للطلب في أوروبا، والمزيد من الانتعاش في الولايات المتحدة، وعودة الحيوية والانتعاش للتجارة في شرق آسيا. ويتوقع أن يصل معدّل النمو في التجارة الدولية إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ و٥,١ في المائة خلال عام ٢٠١٥. ويبدو أن النمو في تجارة الخدمات يتم بصورة أسرع من النمو في التجارة السلعية، ويتوقع أن يستمر النمو على مدى فترة التوقّعات بعد تحسن ملحوظ في منتصف عام ٢٠١٣.

زاد ضعف معدّلات النمو في التجارة السلعية لعام ٢٠١٣ في سياق عام يتجه نحو الاعتدال. تراجعت تدريجياً أسعار السلع الغذائية، وذلك نتيجة لتحسّن إنتاج المحاصيل الرئيسية بصورة أكبر مما كان متوقعاً. ساهم كل من الطلب الرخو، والعرض الوافر، والمستويات المرتفعة من المخزون، في تناقص أسعار المعادن الأساسية. وشهدت أسعار النفط تذبذبات كبيرة على مدى العام نتيجة للعديد من العوامل الجغرافية السياسية. ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع الأوّلية مستقرة نسبياً في المتوسط عبر أفق التوقّع.

تجمّدت المفاوضات متعددة الأطراف بينما انتعشت الاتفاقيات التجارية الإقليمية

تمّ التوصل إلى اتفاقات محدودة في إطار جولة مفاوضات الدوحة في ثلاثة مجالات هي : الزراعة، والتنمية، وتسهيل التجارة. والآثار الاقتصادية لتلك التغييرات غير واضحة حتى الآن ولا يُتوقّع أن تؤثر على التجارة

خلال فترة التوقّعات. لقد أصبح النظام التجاري الدولي أكثر تشرذماً وأكثر غموضاً فيما يتعلق بطبيعة القرارات المحددة المتوقّعة.

استمرت عملية انتعاش اتفاقيات التجارة الإقليمية في ظل وجود ٣٧٩ منها في حيّز التنفيذ الفعلي. يوجد حالياً مفاوضات جارية حول اتفاقيتين كبيرتين للتجارة الإقليمية — الاتفاقية عبر الأطلسية للتجارة والمشاركة في الاستثمار، بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واتفاقية عبر الهادئ (المحيط الهادئ) للمشاركة، والتي تضمّ ١٢ دولة بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان. ستغطي تلك الاتفاقيات أغلب التجارة الدولية، وتُعدّ من وجهة نظر البعض شديدة الطموح، وتمثّل نموذجاً بديلاً لجولة الدوحة. هناك أيضاً بعض القلق من الآثار المحتملة على الدول النامية التي لا تُعدّ جزءًا من اتفاقيات التجارة الإقليمية، مثل التهميش، أو آثارها على قدرة تلك الدول على المنافسة. وهناك خطوات تم اتخاذها لاستكشاف المزيد من التكامل الإقليمي بين دول الجنوب، بما في ذلك جهود الاتحاد الأفريقي للإسراع بترتيبات البدء في منطقة التجارة الحرة الخاصة بالقارة بحلول عام ٢٠١٧.

زيادة التقلبات وارتفاع عائد المخاطرة على تدفّقات رأس المال إلى الاقتصادات الناشئة

حدث انخفاض ملموس في تدفقات رأس المال إلى العديد من الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال عام ٢٠١٣، بالتوازي مع ارتفاع كبير في تقلبات الأسواق المالية لدى الاقتصادات الناشئة، اتسمت بحركة بيع في أسواق الأسهم وانخفاض حاد في أسعار صرف العملات المحلية. تسبّب في ذلك جزئياً إعلان بنك الاحتياطي المركزي الفيدرالي الأمريكي عن احتمال بدء تناقص عملية الشراء الشهرية للأصول طويلة الأمد خلال النصف الثاني من العام. كما لعبت توقّعات تضاؤل النمو لدى الاقتصادات الناشئة دوراً في التسبّب في تراجع تدفقات رأس المال.

التمويل الطويل الأمد يعدّ أساسياً في عملية دفع التنمية المستدامة

ألقت المناقشات الدائرة حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الضوء على الاحتياجات الضخمة لتمويل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. وسيكون التمويل الطويل الأمد ضرورياً لتعبئة الموارد اللازمة في إطار التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر وفي دفع التنمية المستدامة. إلاّ أن النظام المالي الدولي قد فشل حتى الآن في توفير موارد كافية لتلبية الاحتياجات الطويلة الأمد للتنمية المستدامة. وقد كانت هناك استثمارات غير كافية في العديد من المجالات الضرورية: البنية الأساسية، والصحة، والتعليم، والخدمات الصحية من أجل فقراء العالم؛ والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المالية للجميع؛ والتكنولوجيا الخضراء اللازمة للتعامل مع تغيُّر المناخ لدى الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

مخاطر وعدم يقين

الخروج غير المنظم من إجراءات التيسير الكمّي يمثّل مخاطر كبيرة للاقتصاد الدولي

ترتبط حالة عدم اليقين الكبيرة والمخاطر المتعلقة بنمو الاقتصاد الدولي والاستقرار المالي الدولي خلال الأعوام القادمة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات المالية غير التقليدية، مثل سياسات التيسير الكمّي، التي تبنّتها الدول المتقدمة النمو الرئيسية. ستظهر المخاطر وحالة عدم اليقين إلى حيز الوجود بصفة خاصة عندما تبدأ المصارف المركزية لتلك الدول المتقدمة النمو في تغيير توجهاتها الحالية بشأن تلك السياسات. فقد تؤدي عملية الخروج غير المنظم من سياسات التيسير الكمّي إلى سلسلة من الأحداث المربكة، مثل: ارتفاع حادّ في معدّلات الفائدة طويلة الأمد، ليس فقط لدى الدول المتقدمة النمو، ولكن أيضاً لدى الدول النامية؛ وعملية بيع واسعة في الأسواق الدولية للأسهم؛ وانخفاض حادّ في التدفقات المالية للاقتصادات الناشئة؛ وارتفاع حادّ في عوائد المخاطرة للتمويل الخارجي لدى الاقتصادات الناشئة. وقد تؤدّي صدمات الجولة الأولى تلك في الأسواق المالية الدولية إلى عملية انتقال سريعة إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي لدى الدول النامية والمتقدمة النمو على حدّ سواء.

شهدت العديد من الدول النامية، بما في ذلك الاتحاد الروسي، والهند، والصين، والبرازيل تناقصاً سريعاً في معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الماضيين، وذلك بسبب خليط من تحدّيات الظروف الخارجية ومن العوائق الداخلية. يُتوقّع للنمو لدى تلك الاقتصادات، وفقاً لتصور خط الأساس السابق طرحه، أن يقوى في بعض الأحوال مثل في حالة الاتحاد الروسي، والهند، والبرازيل، وأن ينعكس ذلك على الآخرين بالاستقرار، مثل الصين. إلاّ أن المخاطر ستظل قائمة فيما يتعلق بالمزيد من الإبطاء في النمو لدى تلك الاقتصادات.

إن المخاطر المتعلقة بمنظومة الاقتصاد قد قلّت بصورة حادّة في منطقة اليورو إلاّ أن الهشاشة ما زالت قائمة في القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. كما أن حالة عدم اليقين المتصلة بالتشاحن السياسي في الولايات المتحدة بشأن مسائل الميزانية وسقف المديونية ما زالت تلوح بالأفق. كما أنه، فيما وراء المخاطر الاقتصادية، قد تخرج التوترات المتعلقة بالجغرافيا السياسية عن السيطرة. وقد تؤدّي تلك المخاطر بالإضافة إلى عوامل أخرى للمخاطرة، تتبلور بلا مقدّمات، إلى إخراج الاقتصاد الدولي عن مسار التوقّعات المدرجة في إطار تصوّر خط الأساس.

تحدّيات سياسية

يجب أن يعمل صانعو السياسات لدى الدول المتقدمة النمو الرئيسية على تسخير عملية سلسة للتغييرات في سياسات التيسير الكمّي على مدى الأعوام القليلة القادمة. يجب على المصارف المركزية أن تتبنى استراتيجية واضحة للتواصل تصوغ توقيت وأهداف الخطوات السياسية التنفيذية. إن التفكيك المبكر لتلك السياسات من شأنه أن يحمل مخاطر خنق عملية الانتعاش الاقتصادي، كما أن التأخير في تلك السياسات من شأنه أن يحمل مخاطر خلق فقاعات مالية. هناك حاجة ماسّة لجهود في مجالات تحسين الإشراف، وعملية تنظيم، ومراقبة الأسواق المالية من أجل تحديد وتخفيف المخاطر المالية والتقلبات.

يتمثل التحدّي أمام الدول النامية والاقتصادات الناشئة في حماية أنفسهم من تداعيات وآثار تفكيك سياسات التيسير الكمّي. يجب على تلك الدول أن تتبنّي فضاء للسياسة المالية وأن تتعامل مع الاختلالات الداخلية والخارجية القائمة. ويجب تدعيم نُظُم الرقابة والإشراف لمنع تزايد حالة عدم الاتساق في تمويل العملات الأجنبية وأثرها على حسابات الموازنة للمصارف. كما يجب إحكام رقابة المصارف المركزية، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المصرفية التي تتم في الظل.

قامت العديد من الدول النامية والدول المتقدمة النمو بإصلاحات مؤسسية بالإضافة إلى سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك إصلاحات في نُظُم الضمان الاجتماعي، وتوزيع الدخل، والقطاع المالي، والضرائب، والطاقة، والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية. تُعدّ تلك الإصلاحات ضرورية لإعادة التوازن للهيكل الاقتصادي، ولإزالة عوائق جانب العرض، ولتعبئة الموارد من أجل الاستثمارات الطويلة الأمد، ومن أجل تحسين إدارة الاقتصاد الكلي والرقابة المالية.

يجب أن تركّز السياسات العملية المتوافق عليها على تحقيق انتعاش قوي

تستلزم التحدّيات المعتددة والمعقّدة في الاقتصاد الدولي تدعيم عملية تنسيق السياسات على المستوى الدولي. ويجب أن يكون التركيز الأساسي لعملية تماسك وتنسيق السياسات على المستوى الدولي مُنصباً على تحقيق إنعاش قوي — بصفة خاصة إنعاش عملية خلق الوظائف —كما يجب التركيز على عملية الحدّ من الآثار المترتبة على عملية الخروج من سياسات التيسير الكمّي.

وتوجد حاجة ماسّة لتحقيق التماسك والتنسيق في السياسات الدولية من أجل دفع جهود إصلاح النظام المالي الدولي على عدة جبهات. فعملية إصلاح الرقابة المالية بطيئة، إذ تواجه بمقاومة من قبل قوى صناعة المال. وتم تحقيق بعض التقدم في إصلاح معايير السلامة المالية على المستوى الدولي للقطاع المصرفي. وتبقى هناك حاجة لمزيد من الجهود الفعّالة لتناول موضوعات التهرب الضريبي على المستوى الدولي، خاصة في إطار الملاذات الضريبية الآمنة.

يجب أن تضمن سياسات التعاون الدولي توفير موارد كافية لأقــل الدول نمواً

يجب أن تضمن سياسات التعاون الدولي توفير موارد كافية للدول النامية، خاصة أقل الدول نمواً والدول التي تتصف بوجود فضاء مالي محدود وتواجه احتياجات تمويلية كبيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وخفض معدّلات الفقر. كما يجب تبنّي إجراءات تؤدّي إلى عكس عملية التناقص في مساعدات التنمية الرسمية على مدى العامين الماضيين. يجب أن يضاعف المانحين من جهودهم مع اقتراب التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل الوفاء بالالتزامات القائمة في هذا السياق. وهناك حاجة ماسّة لتلك الموارد حتى تتمكّن الدول النامية من الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحتى تبني جميع الدول قاعدة قوية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥.